المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٢١ يونية ٢٠٠٠

فى ختام أعمال المؤتمر القطرى التاسع للبعث الحاكم بسوريا

بشار الأسد أمينا قطريا للحزب تمهيدا لتوليه الرئاسة

وضع الخطوط العريضة لمستقبل سوريا سياسيا واقتصاديا وتنظيم الحزب

دمشق ـ من عاطف صقر: أصبح الفريق بشار حافظ الأسد أمينا قطريا لحزب البعث الحاكم فى سوريا، فيما يعد خطوة أساسية نحو توليه منصب الرئاسة، حيث إنه من المتوقع أن يعقد مجلس الشعب السورى جلسة خلال أيام لبحث رسالة منظرة من القيادة القطرية للحزب تبلغ المجلس بترشيح بشار الأسد أمينا للحزب وبعد ذلك يصدر مجلس الشعب قرار ترشيحه للرئاسة وعرضه فى استفتاء شعبى.

وجاء الاعلان عن تولى بشار الأسد الأمانة القطرية للحزب فى ختام أعمال المؤتمر التاسع للحزب، والذى انعقد فى موعده الذى تصادف أن يتم بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد الأمين العام للحزب وأسفر المؤتمر عن تشكيل قيادة قطرية جديدة انبثقت من لجنة مركزية جديدة للحزب الذى تولى السلطة بسوريا عام ١٩٦٣. وتضم اللجنة المركزية الجديدة ١٠٥ أعضاء من أبرزهم الدكتور بشار الأسد، والأمينان العامان المساعدان للحزب عبدالله الأحمر، والدكتور سليمان قداح، بالإضافة إلى نائب الرئيس عبدالحليم خدام، والعماد أول مصطفى طلاس وزير الدفاع ونجله العقيد مناف وفاروق الشرع وزير الخارجية، والرائد ماهر الأسد شقيق الدكتور بشار.

فى حين تم تغيير ١١ شخصا من اعضاء القيادة القطرية الجديدة التى يبلغ عددها ٢٠ شخصا من أهمهم العماد حكمت الشهابى رئيس الأركان السابق، ونائبا رئيس الوزراء الأسبق للشئون الاقتصادية، والخدمات ورئيس الوزراء السابق محمود الزعبى الذى انتحر والدكتور رفعت الأسد المطرود من الحزب. وتو صل المؤتمر الى الخطوط العريضة للسياسة السورية تحت قيادة بشار الأسد، وهى التى تضمنتها التوصيات السياسية، والتنظيمية، والاقتصادية الناتجة عن التقارير الخاصة بذلك والتى ناقشها أعضاء المؤتمر على مدى ٤ أيام وكان يفترض استمرار المؤتمر نحو ٥ أيام إلا أن اعضاءه اكتفوا بأربعة أيام، فى ضوء ظروف وفاة الرئيس حافظ الأسد وجاء انعقاد المؤتمر بعد ١٥ عاما من المؤتمر القطرى عام ١٩٨٥، وسط توقعات بأن ينعقد المؤتمر القومى للحزب هذا العام واختيار بشار الأسد أمينا عاما للحزب الذى يضم احزابا وتنظيمات بعثية من خارج سوريا.

وشدد المؤتمر على ضرورة انسحاب اسرائيل من كامل الجولان السورى المحتل حتى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، وأن سوريا مع السلام العادل والشامل المبنى على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ودعا الى تعزيز الوحدة الوطنية السورية وتفعيل الجبهة الوطنية التقدمية التى تحكم سوريا بقيادة «البعث» وبمشاركة ٧ أحزاب أخرى أقل حجما منه. وجدد أهمية توطيد العمل العربى المشترك وتحسين العلاقات العربية ـ العربية وبناء المشروع القومى العربى. كما دعا الى دعم العلاقات السورية مع المنظمات الدولية ومع الدول على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة ومن المتوقع أن يجرى بشار تعديلا فى صفوف الحكومة السورية برئاسة محمد مصطفى ميرو الذى مضى عليه ٣ أشهر فقط بعد أن يستتب له الأمر كرئيس للبلاد فى منتصف يوليو المقبل.

وعلى المستوى الاقتصادى أكد اعضاء اللجنة الاقتصادية بالمؤتمر أهمية اجراء اصلاحات قانونية تتضمن إلغاء بعض القوانين وتحديث النظم والتشريعات الاقتصادية وإيجاد مناخ مناسب لجذب الاستثمار وتحديث النظام المصرفى. وجددوا ضرورة معالجة مشكلات القطاع العام باعتباره القطاع الرائد فى عملية التنمية، خصوصا الصناعى منه وتوفير التجهيزات والتقنيات المتطورة لهذا القطاع وتحرير نظم الإنتاج والتسويق والتخزين واتباع أفضل الأساليب لتأهيل العاملين واختيار مديرى هذا القطاع من اصحاب الكفاءة والنزاهة وتطبيق مبدأ المحاسبة وفلسفة ادارة الجودة الشاملة وانتهاج أسلوب الادارة الاستراتيجية وعلى اساس مفهوم الادارة بالأهداف. كما دعوا الى تشجيع القطاع الخاص لزيادة قدرته التنافسية فى السوق الدولية وتطوير الأجهزة الحكومية والقضاء على مظاهر الفساد الادارى واعتماد مبدأ الادارة الجماعية المؤسسية فى صنع القرارات وتطبيق نظم المعلومات بشكل عملى وحديث. ورأوا أن تحديات النظام الاقتصادى الدولى تتطلب مجهودا كبيرا لانجاح الاصلاح الاقتصادى انطلاقا من مصلحة الوطن والشعب وأن انضمام سوريا الى منطقة التجارة الحرة واتفاقيات المشاركة تستلزم تغييرا فى البنى الاقتصادية وزيادة القدرة التصديرية والالتزام بمعايير الجودة العالمية، واشاروا الى ضرورة الاهتمام باستكمال عمليات الاستصلاح وادخال أساليب الرى الحديثة واعادة النظر بعدد من القوانين الزراعية ووضع سياسة سعرية للمنتجات الزراعية. واعلن الدكتور محمد مصطفى ميرو رئيس الوزراء التوجه نحو إزالة العوائق ـ وبحزم وبصرامة ـ من أمام الاستثمارات، مشيرا الى السماح بمصارف للاستثمار وافتتاح مصارف عربية وأجنبية فى المناطق الحرة والسماح باقامة مصارف مشتركة سورية عربية أو سورية أجنبية مع تطوير دور مصرف (بنك) سوريا المركزى كسلطة نقدية واعادة دور مجلس النقد والتسليف فى ادارة السياسة النقدية والتسليفية ليسهم فى تسريع عملية التنمية. واشار فى ختام اعمال اللجنة الاقتصادية، الى ضرورة اعادة النظر فى انظمة المؤسسات التعاونية الاستهلاكية ومؤسسات التجارة الداخلية عموما وطرق ادائها لدورها الاقتصادى والاجتماعى وتنظيم علاقاتها بالمؤسسات الانتاجية وفق قوانين العرض والطلب وعلى قاعدة الاحتفاظ بها باعادة ترتيبها وتقويتها لحماية المجتمع. وتحدث ميرو عن أهمية اعادة النظر بالمناهج ووسائل التعليم وتوفير المستلزمات وفتح المدارس والاهتمام بأوضاع المعلمين وجعل مفاهيم التعليم مرتبطة بتطور المعلومات وتطوير مناهج التعليم العالى ودعم الجامعات وتوفير مستلزماتها وتشجيع البحث العلمى وربط الجامعات بمؤسسات القطاعين العام والخاص وبالحياة بشكل عام لتحقيق بحث علمى تطبيقى. وطالب اعضاء اللجنة التنظيمية تطوير قواعد البنية التنظيمية للحزب والعمل على استقطاب جماهير الشباب والنساء ومختلف الشرائح الى صفوف الحزب واعدادهم عقائديا ونضاليا، ودعمه بالعناصر الشابة المؤمنة بقضايا الوطن والأمة والقادرة على تحمل المسئولية كما طالبوا بضبط عمل المؤسسات الحزبية والادارية والتربوية والاقتصادية والانتاجية بما يتوافق مع عملية التطور السريع المتمثل فى ثورة الاتصالات والمعلومات.

ويذكر أن المؤتمر جرى وسط اجراءات أمنية مشددة، حيث لم يسمح لغير الاعضاء العاملين بالوجود فى مكان الاجتماع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية